



2 - مايو 2016

إلى

5142

السيدات والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضوع : بخصوص أجرأة المرسوم القاضي بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، فكما تعلمون، فقد شكل استصدار المرسوم رقم 2.13.424 الصادر في 13 من رجب 1434 (24 ماي 2013) القاضي بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، أحد الأولويات الحكومية لمواكبة الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال وإنعاش الاستثمار وتبسيط وتوحيد المساطر الإدارية.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها تفعيل هذا المرسوم ومن أجل ضمان اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان التفعيل الأمثل لمقتضياته، تم استصدار الدورية المشتركة بين كل من وزارة الداخلية ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني عدد 10966-185 بتاريخ 13 نونبر 2013، والتي بموجبها تم شرح الغايات المتوخاة من استصداره وكذا حيث السيدات والسادة الولاية وعمال العمالات والأقاليم ومدراء الوكالات الحضرية على تنظيم أيام تحسيسية لتعميم مضامينه على كافة المتدخلين فضلا عن وجوب التقيد بدفتر التحملات الخاص بإحداث الشباك الوحيد لرخص التعمير المرفق بالدورية السالفة الذكر. كما تم كذلك استصدار الدورية المشتركة بين كل من وزارة الداخلية ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني عدد 2925-4499 بتاريخ 29 مايو 2014، بهدف التسريع بوتيرة إحداث الشبايك الوحيدة لرخص التعمير والإعمال السليم لمقتضيات ضابط البناء المعتمد.

ولقد مكن التقييم والتتبع الذي تقوم به مصالح هاته الوزارة من الوقوف على بعض التفاوتات والتباينات في تنفيذ وأجرأة مضامين المرسوم القاضي بالموافقة على ضابط البناء وفي استحضار أسسه ومرتكزاته مما أفرز بعض الإكراهات التي تحول دون بلوغ غاياته ومقاصده، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- عدم التقيد بالمواصفات التقنية المدرجة بدفتر التحملات الخاص بإحداث الشباك الوحيد لرخص التعمير المشار إليه أعلاه (فضاءات الاستقبال، قاعات الاجتماعات، الملصقات، التشوير، نشر النتائج، الشكايات، ...).
- عدم تضمين وصل إيداع طلبات الترخيص المسلم لأصحاب الشأن، تاريخ انعقاد اللجن التقنية المكلفة بدراسة المشاريع؛

Agence Urbaine de Tétouan

2016/05/02

Enregistré S/N°:

1609

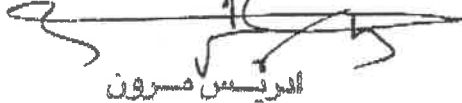
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني



- إبداء ملاحظات بشأن ضرورة إيداع وثائق إضافية، غير مدرجة بالقرار المشترك لوزير التعمير وإعداد التراب الوطني ووزير الداخلية عدد 13-3214 الصادر بتاريخ 14 نونبر 2013 المعدد للوثائق اللازمة للمفات طلبات الرخص. من قبيل تضمين ملفات الطلبات لمذكورة المعلومات التعميرية ودفتر الورش؛
- إبداء ملاحظات لا تستند على مرجعية مؤسسة فضلا عن الملاحظات المتعاقبة والاستمرار في نهج مقارنة الحصول على رأي موحد لأعضاء لجنة دراسة ملفات المشاريع عوض استقصاء الآراء الفردية لكل قطاع على حدة كما ورد بضابط البناء العام؛
- تأجيل البث في المشاريع عوض دراستها وإبداء الرأي بشأنها إبان انعقاد اللجن التقنية المختصة وعدم احترام الأجل المنصوص عليها لكل مرحلة من مراحل الدراسة والترخيص؛
- عدم التوصل بتقارير دورية وبصفة منتظمة عن التدابير المتخذة لأجراء مضامين ضابط البناء العام.
- ولتجاوز هذا الوضع، وبالنظر كذلك للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الملموسة الناجمة عن إحداث مشاريع البناء والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وإسهامها في توفير فرص الشغل والسكن وتبهيئ أماكن الأنشطة المختلفة وخلق قيمة مضافة، وكذا في در موارد جيائية هامة على الدولة والجماعات على حد سواء، فإنه بات من الضروري إثارة انتباهكم إلى ضرورة التقيد بمساطر ومسالك دراسة مختلف المشاريع وفقا لمضامين ضابط البناء العام والاقتصار على إبداء الملاحظات التي تستند على مرجعية تشريعية أو تنظيمية.
- كما أطلب منكم التنسيق مع السيدات والسادة الولاة وعمال العمالات والأقاليم ورؤساء الجماعات والمهنيين من أجل اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي من شأنها تجاوز الإكراهات في حالة وجودها ووضع برنامج لتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين وتيسير مساطر دراسة المشاريع، من خلال :
- عقد اجتماعات بصفة منتظمة لتقييم مدى العمل بضابط البناء العام والوقوف على الإكراهات واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوزها؛
- وضع مؤشرات متوافقة بشأنها لقياس السير العادي لعمل الشبائيك الوحيدة لرخص التعمير واللجن الإقليمية للتعمير؛
- مواكبة الجماعات في تعميم إحداث المواقع الإلكترونية الخاصة بنشر النتائج وتببع مسار دراسة ملفات المشاريع؛
- جرد جميع الملفات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها خلال سنوات 2013 و2014 و2015 والفصل الأول من السنة الجارية، وإعادة برمجة دراستها بحضور المهنيين المعنيين وذلك قبل متم شهر مايو 2016.
- ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، أطلب منكم السهر شخصيا على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتفعيل التوجيهات الواردة بها وموافاة المصالح المركزية لهاته الوزارة (مديرية التعمير) بالجرد المفصل للمشاريع المعنية وكذا بنتائج أشغال لجان إعادة الدراسة.

والسلام.

وزير التعمير وإعداد التراب الوطني



ألفرييس مسرون

2 مايو 2016

5142

▪ نسخة موجهة إلى السيد رئيس الحكومة

- قصد الإخبار

▪ نسخة موجهة إلى السيدات والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم

- قصد المواكبة والتببع

▪ نسخة موجهة إلى السيدات والسادة رؤساء الجماعات

- قصد المواكبة والتببع

